الموضوع الثالث : نظريات الاستثمار الأجنبي

نظريات الاستثمار الخارجي (الاستثمار المباشر)

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو قيام شركة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن ممكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكال عديدة:

- **إنشاء مشروع جديد بالكامل .**
- **تملك أصول منشأة قائمة.**
- **عمليات الدمج والتملك.**

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار بأنه مباشر:

- **حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من سهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.**
- **بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر .**
- **ويشار الى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، والى المؤسسة باصطلاح مؤسسة الاستثمار المباشر،**
- **وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الاجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة ،**
- **بالإضافة الى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.**
- **ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة في البلد المضيف تساوي أو تفوق 10% من السهم العادي أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.**

ركزت النظرية الكلاسيكية على الاستثمار الخارجي المباشر ، ولم تهتم بالاستثمار الخارجي غير المباشر كثيرا .

حيث تفترض النظرية ان قيام التجارة بين البلدان سينفي الحاجة الى انتقال راس المال بين البلدان إذ سيجعل انتقال السلع بحرية بين الاقطار ،

أما انتقال عناصر الانتاج فإنه امر لا ضرورة له بل إن النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية مبنية على صعوبة واستحالة انتقال عناصر الانتاج بين الدول كإحدى فرضياتها الاساسية.

- **في السابق كان لهذه النظرية ما يبررها حيث أن الاستثمار الخارجي كان فعلا شيئا نادرا وكان النمط السائد هو الاستثمار غير مباشر.**
- **وفي النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الصورة تتغير وأصبح حجم الاستثمار المباشر كبيرا بل اصبح مساو للاستثمار غير المباشر في الأهمية ان لم يفقه.**
- **هذا الحجم المتزايد والكبير للاستثمار الخارجي المباشر يتطلب التنظير والتفسير لفهم مسبباته وآثاره.**

أولا: نظريات الاستثمار الأجنبي

١- نظريات الاحتكار:

تبحث هذه النظريات عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر شركة ما بوضع أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج، وتشتمل هذه النظريات على ثلاث نظريات:

١/١ نظرية الشركة الاولى فى الميدان

١/٢ نظرية الاستئثار (الاحتكار)

١/٣ نظرية الاستثمار الأجنبي كرد فعل لنشاط المنافس.

١/١ نظرية الشركة الأولى في الميدان :

يرجع دخول كثير من الشركات مجال الأعمال الدولية طبقا لهذا التفسير الى كون كل منها كانت الشركة الأكثر قدما فى مجال سلعة معينة، تقدم الشركة هنا منتج جديد تماما لم يألفه السوق المحلي من قبل ، وبمجرد أن تبدأ تلك الشركة في العمل في إنتاج هذا المنتج الجديد ، نجدها تعمل لتحسين أسلوب إنتاج تلك السلعة، مما يمنحها فنية و تقنية غير متاحة للأخرين، الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكلفة إنتاجها باستمرار، وبالتالي الى تملك ميزة تنافسية من جزاء تحسين الإنتاج بطريقة دائمة. مع ثبات السيطرة في السوق المحلي، يأتي التفكير في السوق الخارجي، وتأتي الأعمال الدولية كتطور طبيعي، إما لمنع المنافسة المحتملة في أسواق البلدان الأخرى ، أو لربط القنوات التسويقية في بلد كانت الشركة تصدر له فتقوم الآن بالاستثمار فيه.

١/٢ نظرية الاستئثار(الاحتكار):

- تشير هذه النظرية الى أن الدافع الأساسي للاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية،
- تفترض هذه النظرية أن العمل في بيئة خارجية غريبة بعيدة عن المقر الأصلي للشركة شيء مكلف في حد ذاته وعائق مثبط،
- وللتغلب على هذه التكاليف الإضافية و العوائق يجب أن تمتلك الشركة الأجنبية التي تستثمر في الخارج وتستأثر بميزة قوية من نوع ما، مثل امتلاك تقنية جديدة غير معروفة، أو أدارة مبدعة مقتدرة،
- أي أن الشركة تمتلك شيئا ذا قيمة عالية في سوق بلدها وعلى الأخص في سوق البلد الذي تستثمر فيه وتتمكن من خلال استغلال ذلك الشي النادر الذي تستثمره من أن تحقق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة الناجمة عن العمل في سوق البلد المضيف .

❖ الاستثمار الخارجي: في هذه النظرية جاء نتيجة للخلل أو التشوهات التي تمنع المنافسة في السوق لأن المنافسة لو كانت تامة لعنى ذلك أن المعلومات و المعرفة متاحة للجميع ولا يمكن لمنشأة أن تستأثر بتقنية أو براءة اختراع معين .

١/٣ نظرية الاستثمار الأجنبي كرد فعل لنشاط المنافس:

❖ في نظرية احتكار القلة، تتابع الشركات تحركات بعضها البعض، وكثيرا ما ترد بالمثل، كأن تقوم الشركة بتخفيض سعرها ،ذا ما خفض منافس سعره، هنا يلاحظ أصحاب هذه النظرية أن الشركات التي تستثمر في الخارج هي عادة شركات كبيرة شبه احتكارية، ويقولون إن استثمارها يأتي عادة كرد فعل لتحرك قامت به شركة محلية منافسة.

❖ كقيام شركة كوكاكولا بالاستثمار في الصين بعد قيام شركة بيبسي كوال بدخول السوق الروسي، أو قيام شركة فورد الامريكية بالاستثمار في صناعة السيارات اليابانية كرد فعل لقيام شركة هوندا اليابانية ببناء مصنع في الولايات المتحدة.

٢/ نظرية دورة حياة السلعة:

- تستخدم هذه النظرية إطار دورة حياة السلعة المعروف كمدخل لتفسير التجارة و الاستثمار الخارجين
- في النظرية المحلية لدورة حياة السلعة تمر مبيعات السلعة بعدة مراحل(الميلاد- النمو- الصعود- الثبات – الضعف- ثم الفناء)
- وتتفاوت مبيعاتها صعودا ونزولا مع تلك المراحل،
- هنا يفترض أن السلعة تمر في دورة حياتها بالإنتاج المحلي، ثم التصدير ثم الاستثمار الخارجي، ثم التدهور وفيما يلي شرح وتوضيح لهذه العناصر:

المرحلة الأولى: الإبداع والإنتاج والبيع في نفس البلد:

- تأتي السلع الجديدة كاستجابة لحاجة السوق،
- وبما أن السوق المحلي أقرب إلى ملاحظتنا، لكون معرفتنا بحاجاته أكبر، ولذا تكون السلع الجديدة في العادة استجابة لحاجة السوق المحلي
- ويتركز البيع في السوق المحلي فقط وان امكن تصدير نسبة بسيطة للخارج.

المرحلة الثانية: النمو والتصدير :

- في هذه المرحلة، تزيد الصادرات إلى الدول الغنية الأخرى،
- وتمدها الشركة المبدعة من مصانعها في البلد الأول، كذلك ينمو الطلب محليا في الدول الغنية الأخرى
- الزيادة والنمو في المبيعات يمثلان حافزا لتطوير وسائل الإنتاج

المرحلة الثالثة: النضج والاستثمار:

- **في هذه المرحلة، يبدأ إنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، خاصة الدول الغنية الأخرى،**
- **وتجد الشركة وضعها في الأسواق التي كانت تصدر إليها بات مهددا:**

✓ **إما بظهور منتجين محتملين جددا**

✓ **واما لان الدول المستوردة بدأت تفرض رسوما جمركية على واردات تلك السلعة، نسبة الازدياد قيمة ما يستورد منها،**

- **من الجانب الآخر، يكون السوق قد اتسع في البلد المستورد، ووسائل الإنتاج صارت Standardized أي نمطية، وأصبح عامل الأجور مهما في اقتصاديات الإنتاج،**
- **هنا تجد الشركة أنه من الخير لها أن تشيد وحدات إنتاجية في البلد المستورد لتمون السوق من الداخل، وتقطع الطريق على المنافسين المحتملين.**

المرحلة الرابعة: انخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة :

- **في هذه المرحلة، تفقد الشركة الأصلية تحكمها في السلعة،**
- **ويظهر منتجون آخرون في الدول الغنية بل والفقيرة أيضا**
- **حيث إن السلعة صارت مألوفة وشعبيتها تكون قد زادت، ووسائل إنتاجها أضحت معروفة ونمطية، ليس من الضروري أن تبدأ مبيعات تلك السلعة في الانخفاض في جميع أنحاء العالم في هذه المرحلة،**
- **لكن مبيعات الشركة الأولى التي طورت السلعة تكون قد بدأت في الانخفاض في هذه المرحلة**

النظرية التوليفية Eclectic Theory :

١- ميزات تمتلكها الشركة: تعتبر هذه ميزات خاصة بالشركة وغير متاحة للآخرين، كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم شهرة أو اقتصاديات (وفورات)الحجم الكبير النابعة من حجم الشركة.

٢- ميزات الموقع (القطر): وهي التكاليف، كتكاليف الإنتاج والترحيل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات الأجنبية التي تعمل في ذلك القطر الأجنبي.

٣- ميزات الاستبطان: أي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في ذلك القطر الخارجي، مقابل العمل من خلال وكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي إلخ.

ثانيا: لماذا تستثمر الشركات في الخارج؟

الأسباب غير المباشرة:

1. النزعة الجماعية. 2 .المعونات الأجنبية. 3 .الحوافز الحكومية.

الأسباب المباشرة:

١. الحواجز التجارية. 2 .تقليل تكاليف الإنتاج . 3. الاستثمار الخارجي لضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسيطة 4.القوة التنافسية والتسويقية

ثالثا: محددات الاستثمارات الأمبرايقية Empiricism

مفهوم الأمبرايقية :

اكتساب المعرفة من خلال الملاحظة، في التعرف على الأشياء والظواهر وتجريبها بواسطة الحواس ، وهذه التقنية قديمة منذ قدم الحضارة، وفي الأدبيات المعاصرة تعرف بالمنهج الأمبريقي Empirical method وهو لا يكتفي في التعرف على الأشياء والظواهر وفهمها من خلال الفكر أو التشبث أو الحدس أو السلطة بل من الضروري فيه اختبارها بالحواس الخمسة، التي تشكل المقدمة للتوثق بها، والتي يعبر عنها بالمفاهيم أو القيم أو المقادير الأمبرايقية ,الخاضعة للتجربة والملاحظة المباشرة باللمس أو التحسس المادي المباشر.

أ) حجم ونمو السوق .
ب) البني الهيكلية .
ت) الاستقرار السياسي .
ث) متغيرات السياسات

ثانيا: العوامل المؤثرة في أتخاذ القرار

الشركات العالمية ال تتخذ قرارها النهائي بمؤشر واحد أو اثنين كما يحدث محلياً،

بل إن عملية صنع القرار عملية طويلة ومتواصلة، وترتكز على الدراسة المستفيضة والمتعمقة لثلاثة عوامل:

١/ القدرة على الإنتاج في البلد المضيف

2 / وجود السوق الكافي لمنتجاتها في البلد المضيف أو البلدان المجاورة المستقرة سياسياً

3 / القدرة على الاحتفاظ بالأرباح وتحويلها.